# السياسات الصناعية في الصين: دراسة تحليلية خلال الفترة 2000-2021

# Industrial policies in China: An Analytical Study

**فوزية بوخبزة [1] *، بن عطة محمد [2]**

[1] جامعة مصطفى اسطمبولي- معسكر (الجزائر)، fouzia.boukhobza@univ-mascara.dz

[2] جامعة مصطفى اسطمبولي- معسكر (الجزائر)، mebenata@gmail.com

**تاريخ الاستلام:** 2022-02-05 **تاريخ القبول:** 2022-05-18 **تاريخ النشر:** 2022-06-05

**ملخص:**

تهدف هذه الدراسة إلى مناقشة وتحليل السياسات الصناعية في دولة الصين باعتبارها إحدى كبريات الدول الناشئة والرائدة اقتصاديا وصناعيا خلال الفترة ما بين 2000 إلى 2021، حيث اعتمدنا على الأسلوب الوصفي التحليلي لمعالجة وتحليل معطيات واحصائيات تتعلق بالمتغيرات النوعية للسياسة الصناعية الصينية بالاستناد الى بيانات البنك الدولي.

وقد توصلت الدراسة إلى أن تبني السياسة الصناعية في الصين يساهم في زيادة اجمالي الناتج المحلي مما ينجم عنه تحقيق تنمية اقتصادية وزيادة معدل النمو الاقتصادي للدولة.

**الكلمات المفتاحية:** سياسات صناعية؛ صادرات؛ واردات؛ ناتج محلي إجمالي؛ صناعة.

**تصنيف JEL: O25؛L50 ؛ O14**

**Abstract:**

This study aims to discuss and analyze industrial policies in China, as it is one of the major emerging countries and economic and industrial leaders during the period between 2000 to 2021, where we relied in our study on the descriptive analytical method for processing and analyzing data and statistics on the qualitative variables of Chinese industrial policy based on the data of the World Bank.

The study concluded that the adoption of industrial policy in China contributes to increasing the gross domestic product, which results in achieving economic development and increasing the economic growth rate of the country.

**Keywords:** Industrial policy, Exportation, Importation, GDP, Industry.

**JEL Classification Codes : O25 ; O14 ;L50**

## 1. مقدمة :

* المؤلف المرسل

تعتبر السياسات الصناعية الوسيلة الفعالة التي تعتمد عيها الدولة أثناء عملية دعم وتنمية القطاعات الاقتصادية عامة والصناعية خاصة، باعتبار أنها تحتوي العديد من الأدوات المساعدة على ذلك بحيث تختلف السياسات الصناعية المطبقة من بلد لآخر، حيث اعتبرها أهل الاختصاص أداة تساعد على تطوير الاقتصاديات للحاق بركب المنافسين فهي تعني تدخل الحكومة في الأسواق من حيث التكيف الفعال مع تغيرات المزايا النسبية والتي يمكن أن تحفز على تكوين الأنشطة الاقتصادية في مختلف القطاعات ومناطق الاقتصاد والتماسك المؤسسي، ومن وجهة نظر حيادية تبدو السياسة الصناعية مثل أي سياسة يتم إعدادها للتأثير على تطور الصناعة عامة والصناعات التحويلية بوجه خاص، كما أنها تخص قطاعات أخرى مثل التعدين والكهرباء.

اتخذ مفهوم السياسة الصناعية منعطفًا غير متوقع بعد الجدل المحتدم خلال الفترة الممتدة من أواخر السبعينات إلى منتصف الثمانينات، والذي دفعه نجاح ممارسات السياسة الصناعية اليابانية وغيرها من ممارسات السياسات الصناعية في شرق آسيا، حيث انقلب النقاش حولها إلى ثلاثة عقود من الإهمال المتعمد بدوافع أيديولوجية، ولكن بشكل غير متوقع عادت السياسة الصناعية الآن إلى الواجهة، في الأوساط الأكاديمية والأهم من ذلك عادت لتمارس في العالم من قبل كبريات الاقتصادات الدولية في الدول المتقدمة والناشئة على وجه الخصوص، وهذا ما قادنا الى دراسة ومعالجة السياسات الصناعية في دولة الصين، من

**إشكالية الدراسة:**

من خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما مدى فعالية السياسات الصناعية في تحقيق البروز الاقتصادي العالمي للصين؟

وانطلاقا من هذه الإشكالية يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالسياسات الصناعية؟
- ماهي أهم السياسات الصناعية التي تبنتها الصين؟
- ما هي مكونات الهيكل الاقتصادي الصيني خلال السنوات الأخيرة؟

**فرضيات الدراسة:**

الفرضية 1: ساهمت السياسات الصناعية بشكل ملحوظ في التنمية الصناعية والاقتصادية للصين من خلال الرفع من اجمالي الناتج المحلي؛

الفرضية 2: يؤدي تبني السياسات الصناعية الفعالة إلى تنويع الصناعات المحلية وحماية الصناعات الناشئة؛

الفرضية 3: اعتمدت الصين على سياسة إحلال الواردات وزيادة الصادرات الصينية خاصة في مجال التصنيع لتحقيق التنمية الاقتصادية.

**أهداف الدراسة:**

تهدف هذه الدراسة إلى مناقشة وتحليل فعالية السياسات الصناعية في الدول الناشئة بدراسة حالة دولة الصين وذلك من خلال التعريف بالسياسات الصناعية مع التركيز على أهم المتغيرات الاقتصادية المنتهجة من قبل الصين لتحقيق صعودها الاقتصادي في العقود الاخيرة ومنافستها لأكبر الاقتصادات العالمية.

**أهمية الدراسة:**

تنبع أهمية الدراسة من الأهمية التي تكتسيها السياسات الصناعية منذ بداية القرن الحادي والعشرين في تحقيق معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي وتنويع الصناعات المحلية للدول التي تبنت هذا النوع من السياسات.

**الدراسات السابقة:**

هناك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع السياسات الصناعية خاصة الدراسات الأجنبية، لكن معظم الدراسات الحالية تناقش السياسة الصناعية نوعيًا، بينما يحاول عدد قليل فقط تحليل الآثار من منظور كمي لقياس السياسة الصناعية، حيث وجدنا أن هناك وفرة في الدراسات السابقة النظرية التي تطرقت لموضوع السياسات الصناعية في الصين وتناولته من زاويا مختلفة ومن الدراسات السابقة التي اعتمدنا عليها:

- دراسة أمين حواس (2018) بعنوان عودة السياسة الصناعية: ما هو الجديد؟ والتي هدفت الى إعادة احياء النقاش حول السياسة الصناعية في البلدان النامية ومراجعة الادبيات الحديثة حول السياسة الصناعية مع تحديد وجهات النظر المختلفة فيما يتعلق بالأساس المنطقي لتدخل الحكومة في عملية اختيار الفائزين، التحديث الصناعي والتنويع الاقتصادي بناء على تحليل الاقتصاد الهيكلي الجديد ونظرية فضاء المنتج لأسباب نجاح أو فشل تطبيق السياسة الصناعية، وكنتيجة تم استخلاصها من هذه الدراسة أنه يمكن ارجاع أسباب فشل العديد من البلدان النامية الى عجز الحكومات الى التوصل الى معايير جديدة لتحديد الصناعات التي تتناسب مع هيكل هبة العوامل ومستوى التنمية لبلد ما.

- دراسة Erik Berglof and Vince Cable (2018) مقال بعنوان العودة في مجال الأعمال: السياسة الصناعية للاقتصادات الناشئة في العولمة الجديدة، والتي هدفت إلى استكشاف الأدوار المحتملة للسياسة الصناعية في الانتقال من حالة الدخل المتوسط إلى حالة الدخل المرتفع، والتجربة الفعلية للسياسة الصناعية في الاقتصادات الناشئة، والاسترشاد بالإطار المفاهيمي لنهج شومبيتر الجديد، وكان من أبرز نتائجها أن السياسة الصناعية تساهم في سياق التحول الهيكلي أي في تحويل الهياكل الاقتصادية وكذلك المؤسسات التي تدعم هذه الهياكل؛

- دراسة Naudé, Wim (2010) بعنوان السياسات الصناعية: قضايا قديمة وحديثة، هدفت اتسم الجدل حول السياسة الصناعية بعدد من الانكماشات حول مفهوم السياسة الصناعية ومزاياها ومحتوياتها وتطبيقها. الغرض من تهدف هذه الورقة الاستكشافية إلى مراجعة النقاش حول الملكية الفكرية. تحديد المفهوم وأدوات السياسة الصناعية، تستعرض الورقة تطور الملكية الفكرية بمرور الوقت، ويناقش التوتر الحالي بين نظرية

وممارسة الملكية الفكرية. مقارنة "القديم" وقضايا "جديدة" في النقاش، والنتيجة المبدئية هي أن الإجماع على السياسة الصناعية هو في متناول اليد، هذا يعني أن النقاش المستقبلي – القضايا "الجديدة" – حولها سوف يحتاج إلى الاهتمام بشكل متزايد بـ "كيفية" السياسات الصناعية بدلاً من "لماذا" وبالتحديات والاتجاهات الجديدة التي ستشكل محتوى السياسات الصناعية.

– دراسة **Rui Sun1, Jinxi Wu1, Baojuan Liu2** (2014) بعنوان تحليل السياسات الصناعية الناشئة الاستراتيجية على مستوى الحكومة المركزية في الصين، حيث تم اختيار 40 عينة من سياسات الصناعة الناشئة الاستراتيجية (**SEI**) المجمعة في الصين على مستوى الحكومة المركزية خلال الفترة 2010 –2013، ويتم تطبيق تحليل محتوى السياسة لإجراء بحث نصي وكمي عنها، من خلال بناء تحليلي ثنائي الأبعاد إطار "بُعد تطوير الصناعة" و "بُعد دعم السياسات"، وقد تم إُجراء تحليلاً إحصائي حول تكرار عدد الكلمات المعينة في سياسات **SEI** للصين، تظهر النتائج أن سياسات **SEI** في الصين تتميز بالابتكار وهو العنصر الرئيسي الأول، والتخطيط المفرط وعدم كفاية السياسة القائمة على الطلب.

## 2. الإطار النظري للسياسات الصناعية

ليس للسياسة الصناعية أساس نظري خاص بها ومع ذلك فإنه يوجد مبررات في عدة اتجاهات اقتصادية تدافع عن تنفيذها وتصر على فعاليتها منها بعض الحجج التي طرحتها مناهج اقتصادية مختلفة تدور هذه الحجج حول فشل السوق.

### 1.2 تعريف السياسات الصناعية:

إن السياسة الصناعية ترسمها الشرعية وتثبت فعاليتها بمجرد أن تهدف إلى تحسين أداء قطاع ركيزة من الاقتصاد القطاع الذي يتحقق من وجود علاقة ارتباط قوية بين تطوره والتنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد (Mallek, 2013, p. 82)، كما يرى كل من الفرنسيان Jacques &Raymond Barre Fontanel أن: "السياسة الصناعية هي سياسات دفاعية تسعى إلى عكس اتجاهات السوق التي غالبا ما فشلت أيا كانت الوسائل المستخدمة الإعانات أو الحماية التجارية، وحسب رأيهما تتجلى السياسة الصناعية في دعم السياسات الاقتصادية كالدفاع عن القواعد الأساسية لاقتصاد السوق، حيث يجوز للدولة تشجيع الانخراط في صناعات واعدة من خلال دعم التنمية الاقتصادية والخوصصة (الخصخصة)، مع تأكيدهما على التمييز بين السياسة الصناعية والسياسة الاجتماعية لأجل توجيه أدوات السياسة المقصودة، وهذا على أمل جعل تطبيقها يحقق أهداف كل منهما. (عز الدين، 2012)

كما يعرف (REICH. R) المدافع الكبير عن السياسة الصناعية في الولايات المتحدة الأمريكية أن: "السياسات الصناعية هي منظومة من الإجراءات الحكومية المصممة لدعم الصناعات التي تمتلك إمكانيات تصديرية وخلق فرص العمل ودعم البنية التحتية للإنتاج" (بن عبد الرزاق و خنشور، 2018)، بينما يعتبر JAMES A. ROBINSON أن السياسة الصناعية هي محاولة من قبل الحكومة للترويج للصناعة، ومع ذلك هناك العديد من الطرق التي يمكن من خلالها القيام بذلك والتي يمكن اعتبارها سياسة صناعية

منها التعريفات والسياسة التجارية(الحماية)، الاعفاء الضريبي، الإعانات بمختلف أشكالها، مناطق تجهيز الصادرات، ملكية الدولة للصناعة (ROBINSON, 2010, p. 37).

### 2.2 تحديات السياسات الصناعية الناجحة:

تشمل السياسة الصناعية الناجحة عدة ميزات مثل المؤسسات التي تسهل التنسيق بين الأجهزة السياسية العليا والقطاع الخاص وخطط الحوافز التي تستهدف أنشطة محددة ولديها آلية خروج بحيث يتم سحبها إذا لم تكن فعالة (Mbate, 2017, p. 2)، حيث أن الأدوات المباشرة والتقليدية للسياسات الصناعية لم تمكّن البلدان الناشئة من اللحاق بالبلدان المتقدمة من حيث النمو الاقتصادي، باستثناء بعض دول جنوب شرق آسيا ودول البريكس، حيث يتمثل التحدي الذي يواجه البلدان النامية في إقامة صناعة تنافسية تتطلب إجراءات مناسبة من جانب الدولة، وتعزيز نقل أفضل للتكنولوجيا بناءً على إنشاء نظام ابتكار وطني عالي الأداء، مما يسمح بالتحول من نظام المراقبة والتقليد إلى نظام الابتكار. (Malek, 2014, p. 2)

تعتبر السياسات الصناعية من أهم الوسائل التي تتدخل بها الدولة في الأنشطة الاقتصادية والتي تستهدف من خلالها التأثير على مختلف القطاعات، كما أن تدخل الدولة يتم باستخدام أدوات وفق الأهداف المحددة للسياسة الصناعية وتوجهاتها الجديدة، لكن الواقع يثبت أن السياسة الصناعية لم تفقد وجودها أبدا باعتبار أن الاقتصادات الناجحة اعتمدت دائمًا على السياسات الصناعية الحكومية التي تعزز النمو من خلال تسريع التحول الاقتصادي (Dani, 2010)، فالسياسة الصناعية تبررها العديد من الأسس النظرية ولكن على نحو أدق يتعلق الأمر باقتراح مبررات لكل من دور الدولة في تسهيل إنشاء سياسة صناعية تنافسية (Malek, 2014)، إن إحدى الأسباب الرئيسية التي تجعل السياسة الصناعية أكثر أهمية من أي وقت مضى هو الإجماع الواسع بضرورة ظهور أشكال جديدة من التفكير الاقتصادي، بسبب الاعتراف المتزايد بأن الأسواق لوحدها لا تؤدي دائما الأداء الأمثل للمجتمع خصوصا بعد الآثار الطويلة الأجل للأزمة المالية والاقتصادية لسنة 2008 (حواس، 2018، صفحة 552)، وكذا جائحة كوفيد 19 التي شهدها العالم بداية سنة 2020 والتي أثرت سلبا على أغلب الاقتصادات العالمية نتيجة عمليات الاغلاق، فالمتتبع للأحداث الاقتصادية يدرك أن عودة الاهتمام بالسياسة الصناعية لا يعني أن الجدل الدائر حولها قد انتهى، لكن على ما يبدو أنه بعد عقود من التجارب الناجحة والفاشلة للسياسات الصناعية، وفي ظل مشهد اقتصادي جديد أكثر تحدي تحول النقاش إلى مستوى براغماتي يناقش فيه الاقتصاديون ما الذي يجب فعله وكيف يتم ذلك ومدى الحاجة إلى السياسة الصناعية (Chang, 2011).

### 3.2 نجاح أو فشل السياسات الصناعية:

حظيت السياسة الصناعية باهتمام متجدد بين الباحثين وصانعي السياسات في السنوات الأخيرة بسبب فشل التنمية الصناعية في العالم النامي، والاستثناء الوحيد هو التجارب الآسيوية، لماذا السياسة الصناعية؟ من المفيد سرد العوامل المحفزة وراء الدافع نحو التصنيع، فقد أعيد تعريف السياسة الصناعية للبلدان

الصناعية كاستراتيجية لتعزيز "القدرة التنافسية"، والتي تُفهم على أنها قدرة الاقتصاد على تحقيق أهداف "ما وراء الناتج المحلي الإجمالي(Sansa, 2021, p. 4) "، كما أسفرت السياسات الصناعية عن نجاحات مذهلة في بعض البلدان خاصة تجارب دول شرق آسيا ونخص بالذكر اليابان، الصين، وكوريا الجنوبية، إلا أنها كانت مخيبة للآمال في كثير من الأحيان لأن معظم البلدان النامية التي لم تستطع إدامة معدلات النمو العالية التي تحققت في المراحل الأولى من تطبيق السياسات الصناعية الأمر الذي أدى إلى توسيع الفجوة في الدخل مقارنة بالبلدان المتقدمة. (البدوي و عطا الله، 2014، صفحة 72)

إن تقييم أي سياسة صناعية يكون من خلال النتائج المحققة ميدانيا ولأن بعض السياسات الصناعية تكون صعبة التطبيق وفي بعض الأحيان مستحيلة على المستوى العملي فإن النتائج المحققة تكون بعيدة جدا عن النتائج المتوقعة، فمن الأهمية بما كان أن تكون السياسة الصناعية قابلة للتطبيق وأن تكون واقعية إلى أبعد الحدود وتكون أيضا متناسبة مع متطلبات المحيط الاقتصادي الذي ستطبق فيه (زعباط و سحنون، 2012، صفحة 177)، حيث يكون تبني سياسات صناعية لتعزيز قطاعات أو تقنيات أو مجالات نشاط اقتصادي معينة، مثل التصنيع المتقدم أو خدمات الأعمال كثيفة المعرفة أو الاقتصاد الأخضر بهدف تعزيز مصادر جديدة للنمو الاقتصادي.

## 3. أجندة السياسة الصناعية في الصين في القرن الحادي والعشرين

### 1.3 ظهور السياسة الصناعية الصينية:

بدأت الجهود الأولية التي بذلتها الحكومة الصينية في صياغة السياسة الصناعية الوطنية في أواخر الثمانينيات، ومع ذلك ظلت كمية البرامج الوطنية وتغطيتها القطاعية محدودة بشكل لافت للنظر خلال الفترة 1989 –2004، حيث اعتبر مؤيدو السياسات الصناعية في الصين هذه البرامج المبتكرة على أنها إخفاقات مكلفة رغم أنها مفيدة في كثير من الأحيان، بالإضافة لذلك فقد عملت السياسة الصناعية كنموذج دفاعي للحفاظ على المجالات الأساسية للتدخل الحكومي، فعلى الرغم من انتشار السياسات الصناعية في الممارسة العملية والنقاش المثير للجدل في الأدبيات بشأن فعاليتها، فقد هيمنت الشركات الصينية بسرعة على العديد من الصناعات العالمية، مثل الصلب والسيارات والألواح الشمسية في السنوات الأخيرة، حيث استهدفت الحكومة القطاعات الفائقة التكنولوجيا لتحويل شركاتها إلى قادة عالميين في غضون سنة 2025. (Heilmann & Shih, 2013)

اعتمادًا على طبيعة عملية التحول الهيكلي في الصين يمكن أن يكون للسياسة الصناعية والإجراءات الاقتصادية للدولة بشكل عام آثار إيجابية أو محايدة أو سلبية على التنمية الاقتصادية، أي أن تحليل دور الدولة والسياسة الصناعية المنتهجة في عملية التنمية يجب أن يأخذ بعين الاعتبار الحقائق الأربع الهامة الممثلة في التغييرات الهيكلية، ملكية الدولة وسيطرتها على الأنشطة الاقتصادية، قدرة الدولة، تطور أنظمة الطلب(Dic Lo ; Mei Wu, 2011, p. 308) ، وقد تم دفع طموحات الحكومة الصينية حول السياسة الصناعية إلى مركز الاهتمام منذ أواخر العقد الأول من القرن الحادي والعشرين عندما أثار الانتشار المفاجئ للبرامج الترويجية القطاعية شكاوى عامة من قبل الشركات الأجنبية بشأن تأثيرها التمييزي، إلا أنها

لم تحظ باهتمام أصول وتطور السياسة الصناعية في الصين، حيث بدأت النقاشات في الثمانينيات تحت تأثير التبادلات الصينية اليابانية، ومع ذلك فقد تأخر تحقيق تطور في السياسة الاقتصادية الوطنية قبل عقدين من الزمن، بسبب عدم التوافق المؤسسي، وحروب البيروقراطية، رغم الجهود الأولية التي بذلتها حكومة الصين في صياغة السياسة الصناعية فعليا في أواخر الثمانينيات. (Heilmann & Shih, 2013)

تمتلك الصين سجلا واسعا في تطبيقات السياسات الصناعية منذ بدء مسارها التنموي في منتصف القرن الماضي، حيث أخذت تلك السياسات في تطوير أدوات تطبيقها من التقليدية إلى الحداثة لمواكبة تحرر الدولة الاقتصادي، كما شهدت الصين في بداية مسارها توظيفا واسعا لتطبيقات السياسات الصناعية التقليدية الأكثر توجها للوظيفية، وارتفاع مستويات الحماية والدعم الحكومي لبناء قدرات الدولة في مختلف المجالات الاقتصادية والإنتاجية والتنموية، بالإضافة الى التركيز على الصناعات الرأسمالية الثقيلة والاهتمام بالمشروعات الصغيرة، ومنذ انفتاحها الاقتصادي تم التوسع في توظيف أحد أهم أدوات السياسات الصناعية الحديثة المتمثلة في" التوسع في تأسيس المناطق التنموية والمناطق الصناعية الخاصة"، بحيث لا ينبغي للصين أن تفقد السيطرة الاقتصادية على الشركات من أجل ضمان استيعاب التقنيات التي يقدمها الشريك الأجنبي للإنتاج الصيني مثل صناعة السيارات التي شهدت فشلا نسبيًا، وتأتي الأسباب المتعددة لهذا الفشل من تصور خاطئ لمفهوم نقل التكنولوجيا، فمن الثابت في السياسة الصناعية الاستفادة من التدفقات المالية الناتجة عن الاستثمار الأجنبي وهكذا نجد الإرادة للترويج بكل الوسائل للاستثمارات الأجنبية وتفضيلها في جميع القطاعات الصناعية (Wei & Rigas, 2012, p. 11 ) ، حيث لا جدال في أن الصين قد رسخت مكانتها في أقل من عشر سنوات كقائدة ومحاورة متميزة للدول الصناعية، ومع ذلك فإنها تظل دولة ذات تباينات اقتصادية واجتماعية قوية، تختلف المناظرات حول السياسة الصناعية في نهجها، حيث يشير النهج الأفقي إلى أن السياسات الصناعية تهدف إلى خلق بيئة اقتصادية كلية مواتية بدلاً من التدخل في تعزيز صناعة معينة، فيمكن لآليات السوق أن تعمل على النحو الأمثل، وعلى العكس من ذلك، تؤكد السياسة الصناعية العمودية على أهمية التدخل العام في تطوير القطاع. (Zeting , 2014, p. 59)

**2.3 الضغط على الصين في سياستها الصناعية:**

رفعت الولايات المتحدة 23 قضية لمنظمة التجارة العالمية خلال الفترة 2004-2019، مدفوعة في بعض الحالات بضغط من الشركات الأمريكية التي انتقدت عدم قدرتها على الاستثمار بحرية في الصين أو التي واجهت عوائق أمام دخول السوق الصينية، في حين أن منظمة التجارة العالمية قد حكمت في كثير من الأحيان لصالح الولايات المتحدة والدول الغربية الأخرى، إلا أن العديد من القضايا المتعلقة بالإعانات والرسوم التعويضية وحقوق الملكية الفكرية لا تزال دون حلول خارج المنظمة، ففي عام 2018 فرضت الولايات المتحدة تعريفات جمركية على الألواح الشمسية والصلب والألمنيوم، حيث سعت الجهود الأمريكية لمعالجة السياسة التي تبنتها الصين "صنع في الصين 2025" من خلال استخدام التعريفات الجمركية، وفي أوت 2017 طلبت إدارة الرئيس الأمريكي السابق ترامب من مكتب الممثل التجاري للولايات المتحدة (USTR) النظر فيما إذا كانت الصين قد نفذت قوانين أو سياسات أثرت سلبًا على الولايات المتحدة

فيما يتعلق بالسياسات الصناعية، واقترح الرئيس التعريفات وأوصى بفرض قيود على الاستثمار، وفي جويلية 2018 دخلت المرحلة الأولى من قيود الاستيراد بتعريفة جمركية بنسبة 25٪ حيز التنفيذ على حوالي 34 مليار دولار أمريكي من البضائع، وقد تم فرض رسوم جمركية إضافية بقيمة 16 مليار دولار أمريكي من الواردات الصينية بنسبة 25٪، وفي المرحلة الثالثة فرضت الولايات المتحدة تعريفة بنسبة 10٪ على الواردات بقيمة 200 مليار دولار أمريكي اعتبارًا من 24 سبتمبر 2018، ومن جانبها ردت الصين للولايات المتحدة الأمريكية 50 مليار دولار مع تعريفات جمركية بنسبة 25٪ على 50 مليار دولار أمريكي، حيث اتفقت الدولتين على ما يسمى بصفقة التجارة الأولى في ديسمبر 2019 والتي تتطلب إصلاحًا هيكليًا للنظام الاقتصادي والتجاري للصين فيما يتعلق بالسياسات الصناعية ونقل التكنولوجيا والزراعة والخدمات المالية وعملات الصرف الأجنبي بموجب الاتفاقية. (AGGARWAL & REDDIE, 2020, p. 29 )

### 3.3 أهم الانتقادات الموجهة للسياسات الاقتصادية الصينية:

شاركت الولايات المتحدة الامريكية وبعض الدول الصناعية مثل دول الاتحاد الأوروبي واليابان في الانتقادات والاتهامات الموجهة للسياسات الاقتصادية التي انتهجتها الصين خلال العقود الماضية نورد أهم الانتقادات كما يلي:

- اتهام الصين بانها تتبع سياسات صناعية تدخلية مثيرة للمشاكل، وفي هذا الصدد تطالب الولايات المتحدة الامريكية الصين باحترام اليات السوق وتقليل التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي بشكل يخالف حرية التجارة وحرية المنافسة؛
- اتهام الصين بانها لا تحترم حقوق الملكية الفكرية وان كثيرا من صناعاتها تقوم على التقليد الكامل لمنتجات هذه الدول وان الحكومة الصينية لا تتخذ من الإجراءات القانونية ما يمنع هذا الممارسات غير المشروعة؛
- اتهام الصين بانها تنتج وتصدر منتجات غي آمنة تضر بالصحة العامة وتهدد حياة الافراد، حيث ذكرت المفوضية الأوروبية لشؤون حماية المستهلك أن اغلب السلع الاستهلاكية غير الامنة صناعة صينية؛
- اتهام عدد من دول العالم للصين بأنها تغرق أسواقها بالمنتجات الرخيصة وأن هذا يؤدي الى تشويه التجارة العالمية ويحد من المنافسة ويكبد الشركات في الدول المختلفة خسائر كبيرة ( القصير، 2014، صفحة 75).

يمكن لمناصري السياسة الصناعية أن يزعموا أن الإخفاقات الماضية ليست في الواقع سياسة صناعية، في حين أن السياسات الأخرى المرتبطة بشكل عرضي بالإجراءات الحكومية هي نجاحات واضحة في السياسة الصناعية، كما يشير الاقتصادي Herbert Stein في كتابه "سياسة السياسة الصناعية" سنة 1986 المتمثل في "تبني تعريف فضفاض وشامل للسياسة الصناعية بحيث يصبح مرادفًا للسياسة الاقتصادية الشاملة، وبالتالي يستبعد التقييم الشرعي لتكاليف السياسة الصناعية وفوائدها بشكل عام كما كتب زميله الاقتصادي مانكور أولسون في نفس الكتاب غالبًا ما تكون مقترحات السياسة الصناعية "غامضة

للغاية لدرجة أنها تدعو إلى رد الفعل بأن السياسة الصناعية ليست فكرة جيدة او فكرة سيئة ولكن لا فكرة على الإطلاق، إن التاريخ الطويل للسياسة الصناعية في النقاش الأكاديمي والتنفيذ في الولايات المتحدة يؤسس العديد من العناصر المطلوبة التي تمكن من تحديد ما إذا كانت المبادرات الحكومية السابقة أو المقترحة تعتبر سياسة صناعية مناسبة، وبالتالي فإن السياسة الصناعية هي في جوهرها قومية مع دعم حكومي للصناعة المحلية إما بشكل غير مباشر (على سبيل المثال، التعريفات الجمركية، والحصص، وتفويضات "شراء الأمريكية") أو مباشرة (على سبيل المثال، الإعانات للشركات الأمريكية، والوظائف، أو الاستثمارات). (Meyers, 2021)

## 4. هيكل الاقتصاد الصيني

مع بداية القرن الحادي والعشرين شهد العالم صعود قوة اقتصادية وسياسية جديدة ممثلة في الصين تمتلك من المقومات ما يؤهلها لتكون قوة فاعلة في مجريات الأحداث الاقتصادية والسياسة في العالم، ومن بين هذه المقومات أن عدد سكانها هو الأكبر في العالم، بالإضافة إلى عديد المؤشرات الاقتصادية.

### 1.4 النمو الاقتصادي في الصين:

تتمتع الصين بأسرع نمو اقتصادي يتجاوز 9% منذ عقود بالإضافة الى امتلاكها ثاني أكبر احتياطي نقدي بالدولار الأمريكي، بالإضافة الى ارتفاع الفائض في الميزان التجاري، كما أصبحت الصين أكبر منتج للفحم والفولاذ والإسمنت في العالم وثاني أكبر مستهلك للطاقة وثالث أكبر مستورد للنفط، كما نجحت في اخراج اكثر من 300 مليون مواطن صيني من حالة الفقر والرفع من جودة حياتهم خلال 25 سنة، كما تمت مضاعفة متوسط دخل الفرد بنحو أربعة أضعاف ( القصير، 2014، صفحة 73)، وهو الأمر الذي جعل الاقتصاد الصيني يحقق نتائج مبهرة خلال العقود الأخيرة خاصة في معدلات النمو الحقيقي والصادرات وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا ما تترجمه العديد من المؤشرات المتعلقة بأداء الاقتصاد الكلي وأداء المنشآت حيث حققت الصين معدل نمو مرتفع ومتواصل منذ الثمانينات لم يقل متوسطه عن 9.8% سنويا ( القصير، 2014، صفحة 70)، إلا أن هذا المعدل انخفض الى ما يقارب 2% سنة 2020 بعدما بلغ 6% سنة 2019 وهذا راجع للآثار السلبية التي خلفتها جائحة كورونا –الفيروس المستجد الذي ظهر في الصين أواخر سنة 2019 على غرار باقي دول العالم كما يوضحه الشكل الموالي:

**الشكل 1: النمو في نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي في الصين خلال الفترة 2000–2020**

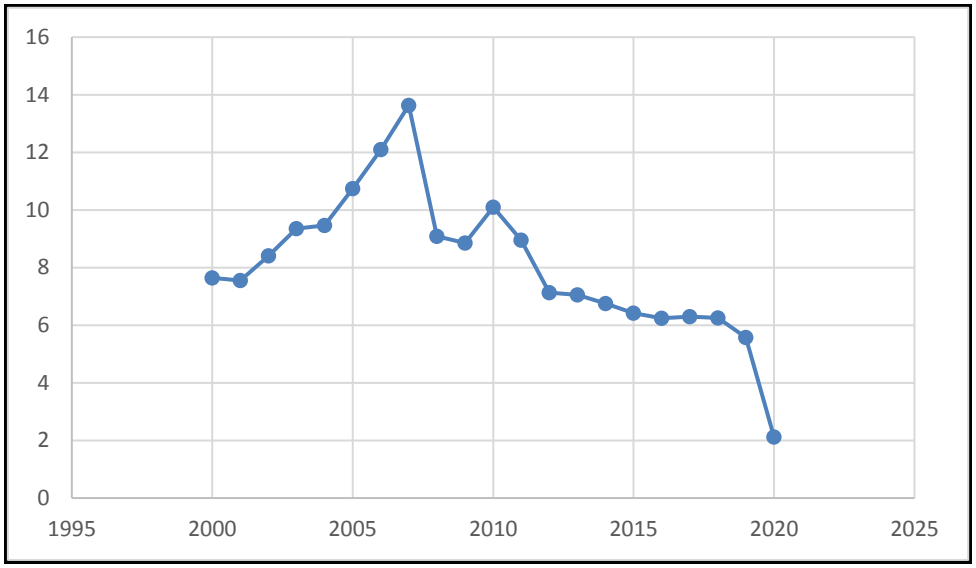


**المصدر: من إعداد الباحثين بالاستناد الى بيانات البنك الدولي**

## 2.4 الناتج المحلي الإجمالي للصين:

بلغ الناتج المحلي الإجمالي للصين سنة 2020 حوالي 14722.73 مليار دولار أمريكي، وفقًا للبيانات الرسمية الصادرة عن البنك الدولي، تمثل قيمة الناتج المحلي الإجمالي للصين 13.04 في المائة من الاقتصاد العالمي، كما أن هناك توقعات بأن يصل حجم الناتج المحلي الإجمالي للصين سنة 2030 الضعفين ونصف مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة الأمريكية.

**الشكل2: الناتج المحلي الإجمالي للصين خلال الفترة 2012–2020**

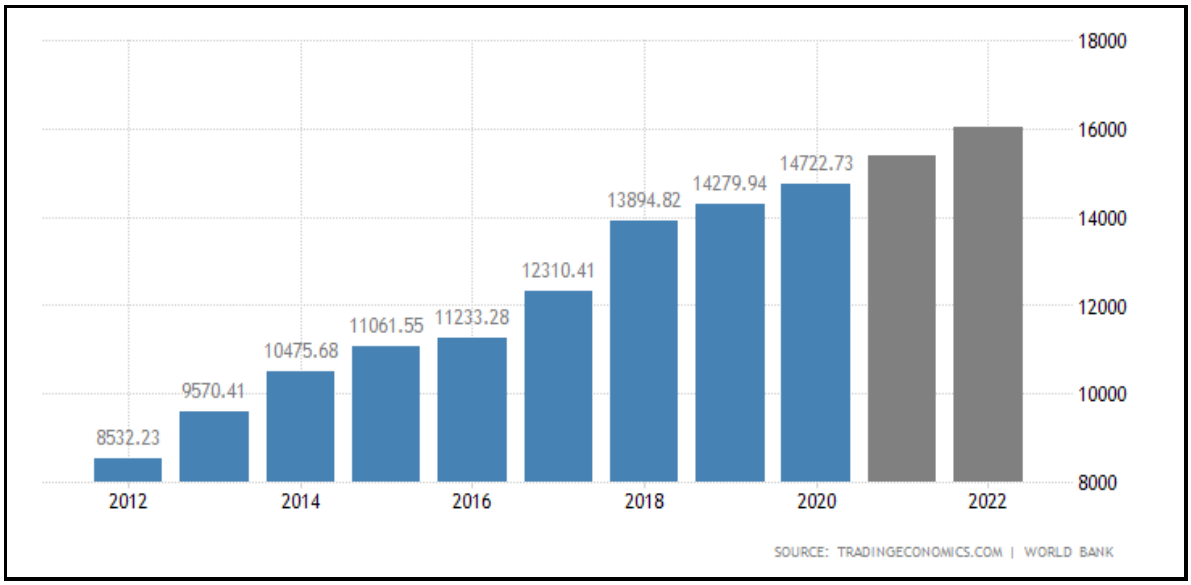


**المصدر: مؤشرات التنمية العالمية البنك الدولي**

## 3.4 الصناعة في الصين:

تعدّ الصناعة في الصين واحدةً من أكثر القطاعات التي يعتمد عليها الصينيّون في اقتصادهم، إذ تُعتبر الصين واحدة من أكبر الدول الصناعيّة في القارة الآسيويّة والعالم، كما أن هناك عدد من المبررات

التقليدية للسياسة الصناعية حيث توجد أدلة على أن الصناعة الصينية تولد تداعيات كبيرة على بقية الاقتصادات، على سبيل المثال إنتاج الصلب وسوق العمل (Panle Jia, Kalouptsidi, & Bin, 2019)

**الشكل 3: متغيرات الصناعة في الصين خلال الفترة 2000-2020**

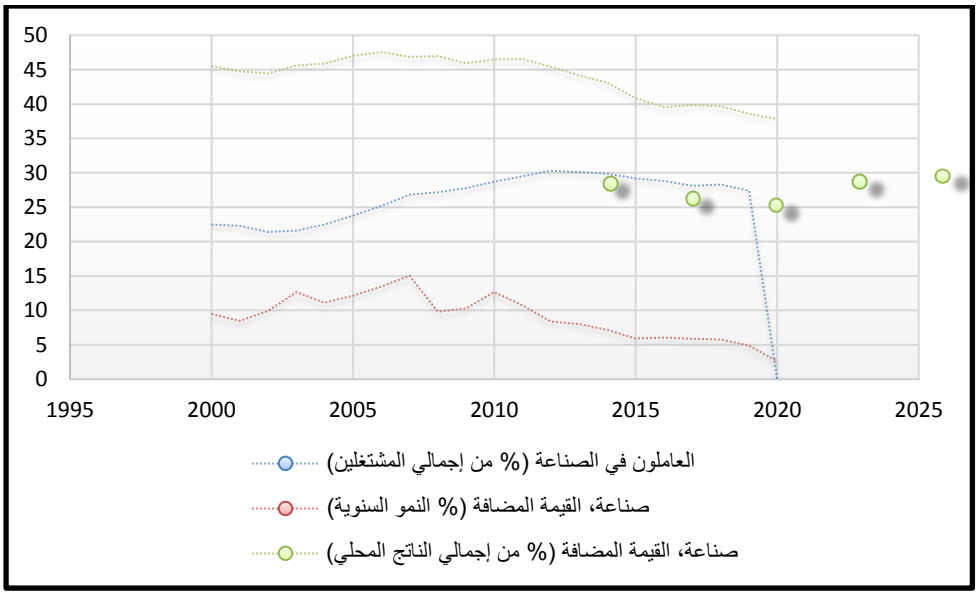


**المصدر: من إعداد الباحثين بالاستناد الى بيانات البنك الدولي**

تساهم القيمة المضافة من الصناعة بنسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي قدرت بحوالي 45% سنة 2000 كما يبينه الشكل أعلاه لترتفع إلى 47% سنتي 2005 و2006 أين بلغت هذه النسبة ذروتها، لتنخفض نسبيا إلى 2% خلال السنوات اللاحقة، حيث يمكن القول أن القيمة للصناعة ساهمت بشكل كبير في زيادة معدلات الناتج المحلي الإجمالي للصين، أما فيما يخص نسبة النمو السنوية للصناعة الصينية فقد بلغت قيمة معتبرة حافظت عليها على مر عدة سنوات، حيث شهدت انخفاضا سنتي 2019 و2020 وهو ما يفسر بتأثر الاقتصاد الصيني بجائحة كورونا كوفيد -19 وتداعياتها بسبب عمليات الاغلاق وضعف عمليات التصدير والاستيراد بين الدول، أما عن عدد العاملين في قطاع الصناعة في الصين فإنه يشهد تزايدا مستمرا خلال السنوات المبينة في الجدول في متوسط له يقدر بـ 22% كما نلاحظ أن هذه النسبة تجاوزت 30% خلال سنة 2013 و28% سنة 2018 وهو ما يفسر بأن الصين تعتمد على قطاع الصناعة بنسبة كبيرة للتقليل من معدل البطالة والفقر وزيادة نسبة التشغيل لديها مع تشجيع الصناعات المحلية وإغراق الأسواق الأجنبية بمنتوجاتها.

**الشكل 4: معدل التصنيع في الصين خلال الفترة 2004-2020**

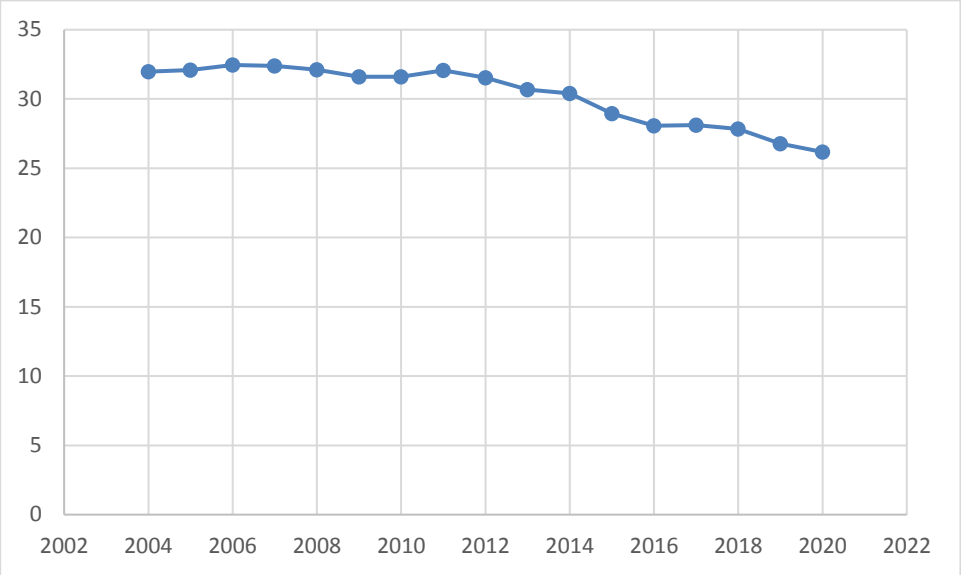


**المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي**

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه الصين تعتمد على التصنيع كنسبة معتبرة من اجمالي ناتجها المحلي السنوي حيث بلغت مساهمته أكثر من 30% خلال الفترة 2004-2014، بينما انخفضت هذه القيمة الى ادنى نسبة لها سنة 2020 حيث قدرت بـ 26% نتيجة أزمة الفيروس الصيني الذي أضر بالاقتصاد، وعليه فإن الصين تمكنّت من الانتقال من المجتمع الزراعي إلى المجتمع الصناعي وأصبحت الصين موطناً لعدد من الصناعات المهمة، ومنها: صناعة السيارات، ومعدات النقل المختلفة؛ كالقاطرات، والسكك الحديدية، والسفن، والمنتجات الاستهلاكية؛ كالأحذية، والألعاب، والإلكترونيات، وأجهزة الاتصالات السلكية واللاسلكية، وبذلك فإنها موطن صناعي عالمي تنافس كبريات الدول الصناعية، والشكل أدناه يبرز بعض الصناعات الصينية الرائدة والتنافسية.

**الشكل 5: بعض الصناعات الصينية خلال الفترة 2000-2019**

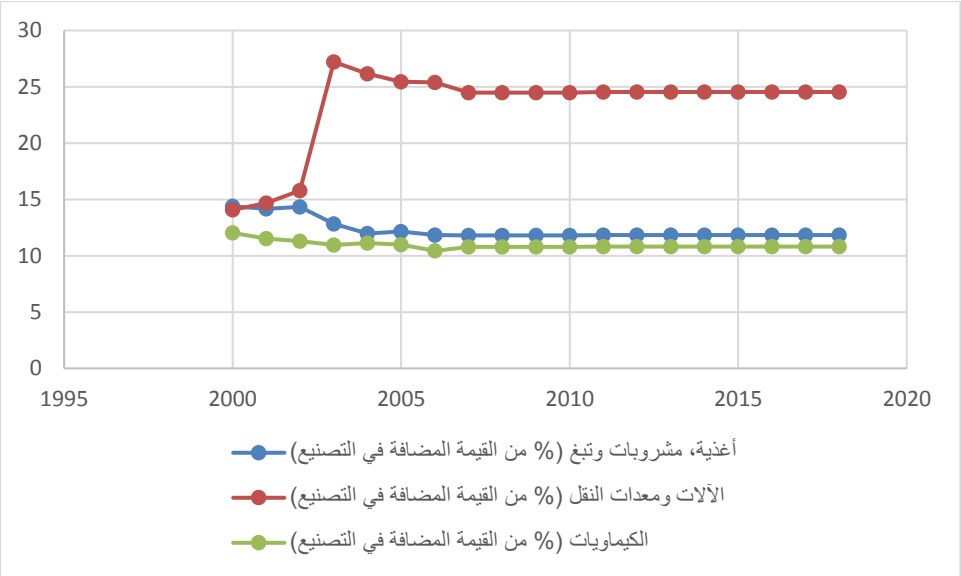


**المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي**

### 4.4 الميزان التجاري للصين :

خلال سنة 2021 اتسع الفائض التجاري للصين بشكل حاد إلى مستوى قياسي بلغ 94.46 مليار دولار في ديسمبر 2021 بينما كان 75.8 مليار دولار في ديسمبر 2020، متجاوزًا توقعات السوق البالغة 74.5 مليار دولار، كما وسعت الصادرات نموها حيث ارتفعت بنسبة 20.9 %سنة 2020 لتصل إلى 340.50 مليار دولار أمريكي، في حين ارتفعت الواردات بنسبة أقل بنسبة 19.5 % لتصل إلى 246.04 مليار دولار أمريكي بالنسبة لعام 2021 ، وبهذا اتسع الفائض التجاري إلى 676.4 مليار دولار سنة 2021 مقارنة بـ 524 مليار دولار في عام 2020، حيث ارتفعت الصادرات 29.9 في المائة والواردات 30.1 %، وقد بلغ الفائض التجاري للصين مع الولايات المتحدة 39.23 مليار دولار أمريكي في ديسمبر و396.58 مليار دولار أمريكي لكامل عام 2021 بزيادة 25٪ عن عام 2020، والشكل الموالي يوضح ذلك.

**الشكل 6: الميزان التجاري للصين خلال سنة 2021**

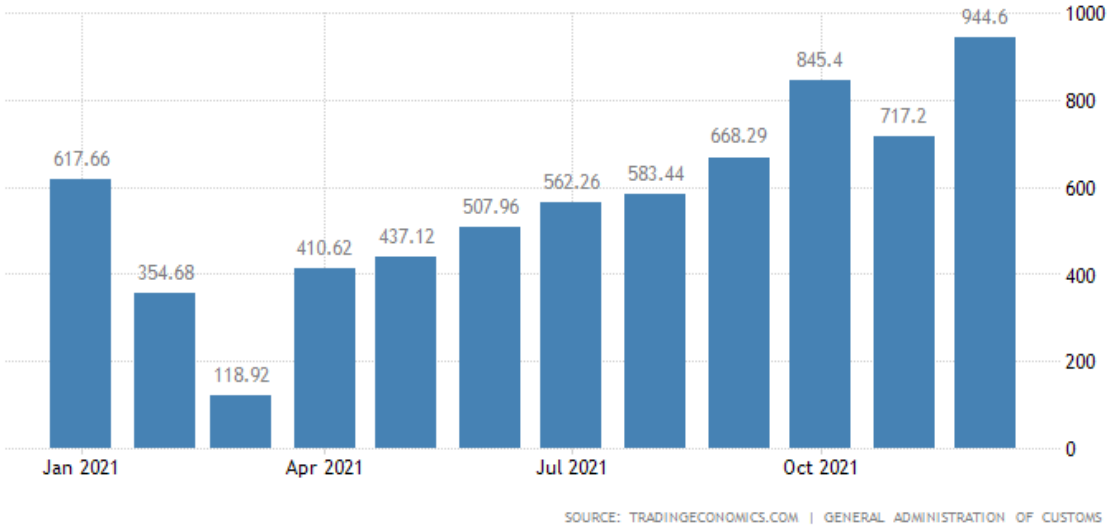


**المصدر: الإدارة العامة للجمارك في الصين 2022**

يبين الشكل أدناه نسب صادرات وواردات المواد المصنوعة في الصين، حيث بلغت نسبة الصادرات معدلات عالية مقارنة بالواردات المصنوعات للصين، كما أن نسبة الصادرات كانت تقريبا ثابتة خلال كل السنوات المدروسة من 2000 إلى 2020 بمعدل 90% صادرات للمصنوعات من كل الصادرات الصينية بينما كانت نسبة الواردات متذبذبة لم تتجاوز 50% خلال كل السنوات وقد شهدت انخفاضا ملحوظا سنتي 2012 و2013، وهذا ما جعل الصين تشجع المصنوعات المحلية وزيادة معدلات تصديرها واغراق الأسواق الأجنبية بالمنتجات الصينية.

**الشكل 7: صادرات وواردات المصنوعات في الصين خلال الفترة 2000–2020**

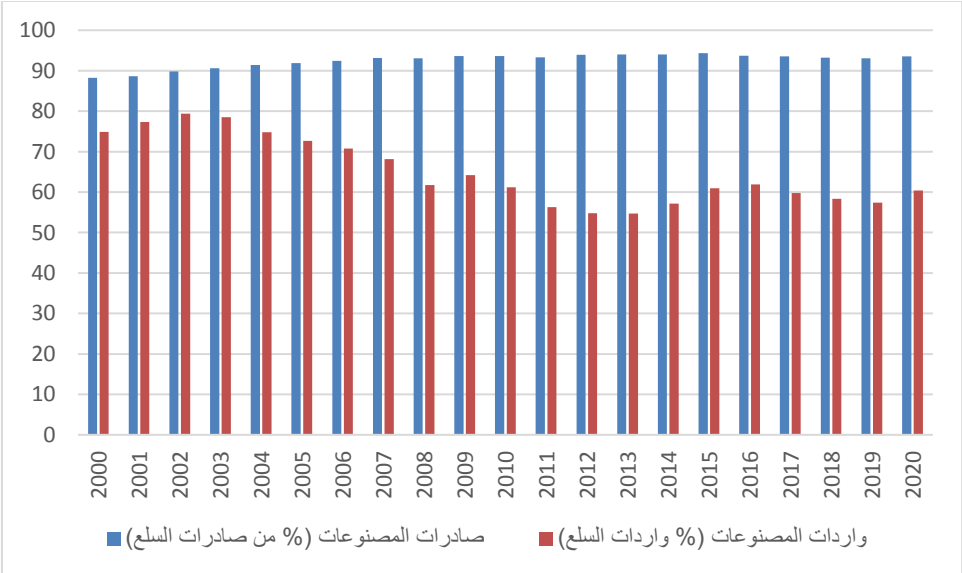


**المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي**

**1.4 صادرات الصين:**

يبين الجدول أدناه الميزان التجاري بقيم صادراته وارداته خلال شهري نوفمبر وديسمبر 2021 ويظهر مدى الفرق الحاصل خلال الشهرين حيث ارتفعت قيمة الصادرات وانخفضت قيمة الواردات في شهر ديسمبر عما كانت عليه في شهر نوفمبر.

**الجدول 1: الميزان التجاري الصيني خلال شهري نوفمبر وديسمبر 2021**

| المؤشر | القيمة الحالية ديسمبر 2021 | القيمة السابقة نوفمبر 2021 | الوحدة |
|---|---|---|---|
| **الصادرات** | 3404.99 | 3255.25 | مليار دولار |
| **الواردات** | 2460.35 | 2538.14 | مليار دولار |
| **الميزان التجاري** | 944.60 | 717.20 | مليار دولار |
| **شروط التجارة** | 91.41 | 92.39 | نقطة |

**المصدر: الإدارة العامة للجمارك في الصين 2022**

نمت الصادرات من الصين بنسبة 20.9 في المائة على أساس سنوي إلى 340.5 مليار دولار في ديسمبر 2021، أعلى من توقعات السوق بنمو بنسبة 20 في المائة، وبعد ارتفاع بنسبة 22 في المائة في نوفمبر. كان هذا الشهر الخامس عشر الذي يشهد نموًا مزدوجًا في الصادرات، وسط طلب عالمي قوي ومستمر. وزادت الصادرات إلى الولايات المتحدة (21.1٪)، ودول الآسيان (12٪)، والاتحاد الأوروبي (25.65٪). بالنسبة لعام 2021 بأكمله، ارتفعت الصادرات بنسبة 29.9 في المائة لتصل إلى 3.3 تريليون دولار أمريكي، متسارعة بشكل حاد من زيادة بنسبة 3.6 في المائة في عام 2020، على الرغم من نقص أشباه الموصلات الذي عطل التصنيع، كما تظهر أحدث البيانات المتوفرة الخاصة بكل بلد أن 60.7٪ من المنتجات المصدرة من الصين تم شراؤها من قبل المستوردين في الولايات المتحدة (17.5٪ من الإجمالي العالمي) وهونغ كونغ (10.5٪) واليابان (5.5٪) وفيتنام (4.4٪) وكوريا الجنوبية (4.3٪) وألمانيا (3.4٪) وهولندا (3٪) والمملكة المتحدة (2.8٪) والهند (2.6٪) وتايوان (2.3٪) وسنغافورة وماليزيا (2.2٪) لكل منهما، من منظور قاري، تم تسليم 47.6٪ من صادرات الصين من حيث القيمة إلى الدول الآسيوية الزميلة بينما تم بيع 20.8٪ إلى مستوردين في أمريكا الشمالية، شحنت الصين بضائع أخرى بقيمة 20.7٪ إلى أوروبا، وذهبت النسب الصغيرة إلى إفريقيا (4.4٪) وأمريكا اللاتينية باستثناء المكسيك ولكن بما في ذلك منطقة البحر الكاريبي (4.1٪) وأوقيانوسيا بقيادة أستراليا (2.5)٪. بالنظر إلى عدد سكان الصين البالغ 1.4 مليار نسمة، فإن إجمالي منتجاتها المصدرة 2.591 تريليون دولار في عام 2020 يُترجم إلى حوالي 1850 دولارًا لكل مقيم في القوة الاقتصادية في شرق آسيا (Workman, 2021)، حيث شكلت أكبر عشر صادرات للصين أكثر من ثلثي (69.2٪) القيمة الإجمالية لشحناتها العالمية، تصنف مجموعات منتجات التصدير التالية أعلى قيمة بالدولار في الشحنات العالمية الصينية

خلال عام 2020، كما هو موضح أيضًا في الجدول التالي النسبة المئوية التي تمثلها كل فئة تصدير من حيث إجمالي الصادرات من الصين.

**الجدول 2: أهم عشر صادرات الصين في سنة 2020**

| المنتجات | القيمة "مليار دولار" | النسبة من إجمالي الصادرات ٪ |
|---|---|---|
| الآلات بما في ذلك أجهزة الكمبيوتر | 440.3 | 17 |
| مصنوعات من حديد أو صلب | 71.1 | 2.7 |
| الألعاب | 71.5 | 2.8 |
| المنسوجات المتنوعة والملابس البالية | 75.6 | 2.9 |
| المركبات | 76.3 | 2.9 |
| الأجهزة البصرية والتقنية والطبية | 80.2 | 3.1 |
| البلاستيك والمواد البلاستيكية | 96.4 | 3.7 |
| الأثاث والفراش والإنارة واللافتات والمباني الجاهزة | 109.4 | 4.2 |
| الآلات والمعدات الكهربائية | 710.1 | 27.4 |
| الملابس والإكسسوارات | 62.3 | 2.4 |

**المصدر: الإدارة العامة للجمارك في الصين 2021**

## 2.4 واردات الصين:

انخفضت الواردات في الصين إلى 2460.35 مليار دولار في ديسمبر بعدما كانت حوالي 2538.14 مليار دولار في نوفمبر 2021 والشكل الموالي يوضح قيم الواردات الصينية خلال كل أشهر سنة 2021.

**شكل رقم 8: قيمة الواردات في الصين خلال سنة 2021**

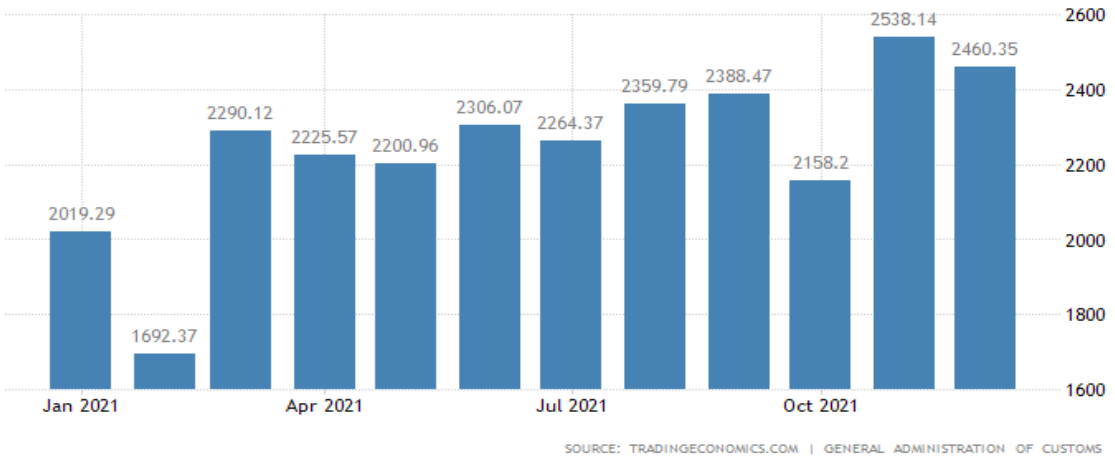


**المصدر: الإدارة العامة للجمارك في الصين 2022**

## 5. خاتمة:

من خلال دراستنا لموضوع فعالية السياسات الصناعية في الدول الناشئة: دراسة تحليلية لدولة الصين نجد أن السياسات الصناعية التي تتبناها الصين الشعبية قد ساهمت في نمو اقتصادها وذلك من خلال انتعاش صادراتها من الصناعات المختلفة خاصة الصناعات الثقيلة والصناعات التحويلية، الامر الذي جعل الصين تحقق معدلات نمو لا يستهان بها جعلها تصنف ضمن أقوى الاقتصادات في العالم تقتدي بها الدول النامية التي تسعى جاهدة لتنويع اقتصاداتها واقلاعها الاقتصادي، وقد لعبت الدولة بشكل عام دورًا إيجابيًا بشكل ملحوظ في التنمية الاقتصادية الصينية من حيث تعزيز التغيير الهيكلي الذي ساهم في زيادة الإنتاجية والعمالة رغم عديد الإخفاقات التي شهدتها الصين طوال حقبة الإصلاح، كما كان للدولة دورًا إيجابيًا هامًا في التنمية الاقتصادية الصينية في شكل تشكيل شروط التصنيع وكذلك التدخل المباشر عبر السياسة الصناعية التي نتجت عنها حالات نجاح وفشل، حيث مرت التنمية الاقتصادية الصينية بمرحلة انتقالية أساسية من التصنيع كثيف العمالة في النصف الأول من عصر الإصلاح إلى التصنيع الذي يعتمد على رأس المال، وقد أدى هذا التحول إلى ارتفاع قيمة الصادرات الى معدلات مرتفعة خاصة في النصف الثاني من سنة 2021، بالإضافة الى تنويع الصناعات المحلية وتطويرها كصناعة السفن والسيارات والمنسوجات والهواتف وغيرها الامر الذي جعل الصين منافسا صعبا عالميا.

لقد تم دفع طموحات الحكومة الصينية في السياسة الصناعية إلى مركز الاهتمام منذ أواخر العقد الأول من القرن الحادي والعشرين لتحقق ارتفاعا مستمرا في الناتج المحلي الإجمالي من سنة 2012 الى غاية سنة 2020 ويتوقع ان يستمر في الارتفاع سنة 2022 حسب تقديرات البنك الدولي مما يجعلها أكبر متلق للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم النامي رغم تداعيات جائحة كورونا وما نتج عنه من تدهور اقتصاديات عديد الدول.

### 1.5 نتائج الدراسة:

- عززت السياسة الصناعية التي انتهجها في نهاية السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي تحول الهيكل الصناعي؛
- تساهم القيمة المضافة من الصناعة بنسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي للصين وهو ما أسهم في زيادة نموها الاقتصادي؛
- تأثر الاقتصاد الصيني بجائحة كورونا كوفيد -19 وتداعياتها بسبب عمليات الاغلاق وضعف عمليات التصدير والاستيراد بين الدول؛
- تعتمد الصين على قطاع الصناعة بنسبة كبيرة للتقليل من نسب البطالة والفقر وزيادة نسبة التشغيل لديها مع تشجيع الصناعات المحلية وإغراق الأسواق الأجنبية بمنتوجاتها، حيث يبلغ عدد العاملين الصينين في قطاع الصناعة نسبة تتجاوز 30% من اجمالي اليد العاملة؛
- تمكنّت الصين من الانتقال من المجتمع الزراعي إلى المجتمع الصناعي وأصبحت الصين موطناً لعدد من الصناعات المهمة، ومنها: صناعة السيارات، ومعدات النقل المختلفة؛ كالقاطرات، والسكك

الحديدية، والسفن، والمنتجات الاستهلاكية؛ كالأحذية، والألعاب، والإلكترونيات، وأجهزة الاتصالات السلكية واللاسلكية، وبذلك فإنها موطن صناعي عالمي تنافس كبريات الدول الصناعية؛

- اتسع الفائض التجاري للصين سنة 2021 حيث ارتفعت الصادرات وانخفضت نسبة الواردات؛
- يمكن أن تعمل السياسة الصناعية المطبقة على خفض أسعار الشحن وتعزيز واردات وصادرات الصين.

### 2.5 التوصيات:

- ينتج عن استخدام السياسة الصناعية حالات نجاح وفشل الأمر الذي يستدعي على الصين أن تقتدي بالدول المتقدمة الناجحة صناعيا؛
- الاهتمام بشكل متزايد بـ "كيفية" السياسات الصناعية بدلاً من "لماذا" وبالتحديات والاتجاهات الجديدة التي ستشكل محتوى السياسات الصناعية؛
- لابد من النظر في المبررات التي تدافع عن تنفيذ السياسات الصناعية وتصر على فعاليتها منها بعض الحجج التي طرحتها مناهج اقتصادية مختلفة تدور هذه الحجج حول فشل السوق في عدة اتجاهات اقتصادية؛
- بعد عقود من التجارب الناجحة والفاشلة للسياسات الصناعية، وفي ظل مشهد اقتصادي جديد أكثر تحدي تحول النقاش إلى مستوى براغماتي يناقش فيه الاقتصاديون ما الذي يجب فعله وكيف يتم ذلك ومدى الحاجة إلى السياسة الصناعية لتحقيق نمو اقتصادي وتنمية اقتصادية للدولة؛
- منافسة الدول المتقدمة الناجحة صناعية كبريطانيا وألمانيا واستخدام السياسات الصناعية التقنية المعتمدة على الابتكار والذكاء الصناعي.

## 6. قائمة المراجع:

AGGARWAL, K., & REDDIE, A. (2020). New Economic Statecraft: Industrial Policy in an Era of Strategic Competition. Issues & Studies: A Social Science Quarterly on China, Taiwan,and East Asian Affairs,.

Wei , Z., & Rigas, A. (2012). Les politiques parallèles du développement industriel en chine. . China Innovation Inc. : des politiques industrielles aux entreprises innovantes.

2021Analysis Of The Influence Of Industrial Policies To The Economic Development: Evidence From Tanzania. China: Guangxi University, Nanning

Chang, H.-J. (2011). Industrial Policy: Can We Go Beyond an Unproductive Confrontation . Annual World Bank Conference on Development Economics 2010, World Bank ،Washington DC.

Dani, R. (2010). The Return of Industrial Policy. Retrieved from University HARVARD. Retrieved from EDU: https://www.project-syndicate.org/commentary/the-return-of-industrial-policy?barrier=accesspaylog

Heilmann, S., & Shih, L. (2013). The Rise of Industrial Policy in China. HARVARD-YENCHING.

Malek, J. (2014). Politique industrielle et système d'innovation dans les pays en voie de développement. BSI Economics.

Mallek, W. (2013). Politiques industrielles dans les pays développés et émergents: cas de la Tunisie. International Journal of Innovation and Applied Studies,.

Mbate, M. (2017). Structural change and industrial policy: A case study of Ethiopia's leather sector. Journal of African Trade.

Meyers, J. (2021, September 28). Questioning Industrial Policy: Why Government Manufacturing Plans Are Ineffective and Unnecessary. White Paper.

Panle Jia, B., Kalouptsidi, M., & Bin, N. (2019). Industrial policy: Lessons from China . Research-based policy analysis and commentary from leading economists.

ROBINSON, J. (2010). Industrial Policy and Development:Lessons from East Asia. Annual World Bank Conference.

Workman, D. (2021). China's Top 10 Exports. Flagpictures.org.

Zeting , L. (2014). PERFORMANCES ET LIMITES DE LA POLITIQUE INDUSTRIELLE ET DE L'INNOVATION CHINOISES DANS LE SECTEUR ENERGETIQUE : LE CAS DES INDUSTRIES PHOTOVOLTAÏQUE ET EOLIENNE. . « Marché et organisations » Cairn.info pour L'Harmattan.

أمين حواس. (2018). عودة السياسة الصناعية: ماهو الجديد؟ . مجلة البحوث الاقتصادية والمالية.

براهيم أحمد البدوي، و سامي عطا الله. (2014). إعادة تأهيل السياسة الصناعية في الوطن العربي دروس الماضي وتحديات الحاضر وآفاق المستقبل. مجلة عمران.

بن عزرين عز الدين. (2012). دور السياسات الصناعية في إيجاد الاستراتيجية الملائمة للقطاع الصناعي الجزائري خلال الفترة 2000-2012. . مذكرة ماجستير. جامعة بسكرة .

عبد الحميد زعباط، و عقبة سحنون. (2012). دور السياسات الصناعية المصرفية في ترقية تنافسية الجهاز المصرفي الجزائري. مجلة أبحاث اقتصادية وادارية.

لزهر بن عبد الرزاق، و جمال خنشور. (2018). دور السياسات الصناعية في تطوير صناعة الدواء في الجزائر. مجلة البحوث الاقتصادية والمالية.

ماهر بن ابراهيم القصير. (2014). تكتل دول البريكس نشأته–اقتصادياته– أهدافه. القاهرة: دار الفكر العربي .